

الحوكمة والقضايا والتنفيذ



الأستاذ: حجاب مداني
2024/2023

الحوكمة والقضايا والتنفيذ

- نهج الحوكمة الحضرية.
- تحديات الحوكمة.
- تنفيذ الحوكمة الحضرية
- الديمقراطية المشاركة.
- أشكال الديمقراطية التمثيلية الموجودة.
- الانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية المشاركة.

اهداف المحاضرة:

في نهاية المحاضرة سيتمكن الطلاب من:

- فهم مفهوم الحوكمة الحضرية وأهميتها في إدارة المدن.
- تحليل مختلف نهج الحوكمة الحضرية (مركزية، لامركزية، تشاركية) وتحديد مزايا وعيوب كل منها.
- تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ الحوكمة الحضرية.
- تقييم أهمية الديمقراطية المشاركة في تحسين عملية الحوكمة الحضرية.
- مقارنة أشكال الديمقراطية التمثيلية المختلفة (برلماني، رئاسي، شبه رئاسي) وذكر نقاط القوة والضعف لكل منها.
- التعرف على بعض التحديات والفرص التي تواجه الانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية

3. نهج الحكم الحضري

مفهوم الحوكمة يستخدم بشكل متكرر، وبمجموعة واسعة من المعاني، من قبل المتخصصين في العلاقات الدولية، والخبراء في الأنظمة السياسية الإدارية، والاقتصاديين، وعلماء السياسة، وعلماء الاجتماع، والجغرافيين. وحتى أصبحت تسمية "الحوكمة الجيدة" توزعها المنظمات الدولية. الانهج المختلفة للحوكمة تغطي أربع فئات من العقلانية: الموضوعية، الإجرائية، الهيكلية والتقييمية.

1.3 العقلانية المادية:

إن المادة والمعرفة التي توجه نتائج الأعمال في عالم الخطاب هي الرؤية الإستراتيجية المشتركة.

2.3 العقلانية الهيكلية:

يغطي هيكل عملية اتخاذ القرار، على سبيل المثال توضيح الكفاءات، وخاصة بين السلطات العامة على جميع المستويات (القارات، الدول، الإقليم، والمدن).

3.3 العقلانية الإجرائية:

يوجه اختيار الإجراءات واتخاذ القرارات، وهو على مستوى لعبة اللاعبين

4.3 العقلانية التقييمية:

تشير إلى أهداف صانع القرار ومعايير تقييم النتائج؛ يجب أن تكون الحكم الرشيد في الواقع موجودة في هذه الأربعة مستويات في نفس الوقت، متجنباً التملص من قبل هذا أو ذلك الممثل أو المشكلة.

4. تحديات الحوكمة

1.4 التحديات الاجتماعية

أ- التماسك الاجتماعي

تتميز مجتمعاتنا اليوم بصعود النزعة الفردية، وأزمة الروابط الاجتماعية، وتثمين الحرية والاستقلال . إذا كان التماسك الاجتماعي هو قدرة المجتمع على ضمان رفاهية جميع أفرادها، والحد من الفوارق وتجنب التهميش، وإذا كان يعني أيضاً روح الانضباط واحترام القيم والأعراف المشتركة، فإن الإدارة الحضرية تبدو هي الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك. وذلك لأن مبدأ الحوكمة يتيح دراسة الجهود المبذولة لمحاولة مواجهة حركة التجزئة من خلال دمج الفئات الاجتماعية والفاعلين العام والخاص، والتنسيق بين مختلف الفاعلين وإشراك المواطنين. فهو يجعل من الممكن تطوير عملية إعادة التركيب والتكامل للرد على عملية التجزئة والتجزئة. ومن وجهة النظر هذه، فهي استجابة لرؤية ليبرالية صارمة للتنمية الحضرية التي تشكل تهديدات للتفتت الاجتماعي والتنمية المجزأة للمدينة. أحد تحديات الإدارة الحضرية للسلطات العامة هو النجاح في إعادة بناء الوحدة الاجتماعية للمدينة، وهوية جماعية من خلال السياسات العامة التي تنتج الانتماءات من خلال تعزيز التآزر بين المنظمات والعمل على نوعية العلاقات الاجتماعية التي يعيشها بشكل إيجابي فرادى. إنه يعيد، في الواقع، التماسك على نفس المنطقة.

2.4 مشاكل سياسية

أ- اللامركزية

لقد تم الاعتراف بصعود القوة الحضرية في قمة الأرض في ريو، حيث أن كل شيء يمر عبر المدينة ويجب إدارته بشكل جيد (سواء كان الفاعل أو الهدف). وتوضح القضايا الأساسية المرتبطة بالمناطق الحضرية الأهمية التي اكتسبتها إصلاحات اللامركزية. بالنسبة للمدن الكبيرة في هذه هي بلا شك المستفيد الرئيسي من هذه الإصلاحات "المدن والحكومات المحلية متحدة": الإنشاء في باريس، في عام 2004، 120+ دولة، 3000 ممثل منتخب (5 قارات) وبالتالي فإن دراسة حكومات المدن تثير اهتمامًا أكبر لأن هذه التحولات تحيد عن النموذج العام للنظام المحلي وتكون المخاطر المتعلقة بالمدينة قوية.

بالإضافة إلى أن مفهوم الإدارة الحضرية يجعل من الممكن تحليل تنظيم وتدريب الجهات الفاعلة، فإنه يسمح أيضا؛

- تحليل تحولات القوى المحلية
- تنظيم المصالح والخب،
- آليات خلق الهوية الجماعية
- أشكال العمل العام الحداثي التي تتطور استجابة للتحديات التي تواجهها السلطات السياسية المحلية.

5. الجهات الفاعلة في الحكم

في فهم "الحكم"، فإن مصطلحي الدور والفاعل لا ينفصلان، ويستخدم مصطلح الدور لتحديد وتحليل وظائف الفاعلين، وبعبارة أخرى، الدور هو الذي يصنع الفاعل، ويجب على الفاعل أن يلعب دوره بدقة. وقد تم استعارة هذين المصطلحين من مفردات المسرح؛ وهذا ليس خطأ ولا صدفة. في الواقع، مثلما هو الحال مع ممثل المسرحية الذي هو فرد مكلف بتفسير شخصية ما، فإن زمن المسرحية المذكورة، فإن الممثل الذي يشارك في نهج أو مشروع يتم تنفيذه في إطار الحكم هو أيضًا الفرد الذي يتولى في لحظة معينة موقعًا ودورًا معينين، وقد يجد نفسه في ظروف أو خطوات أخرى يتولى دور ممثل آخر.

وبطريقة بسيطة، هناك ثلاث فئات رئيسية من الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة (CERTU، 2000):

- أولئك الذين لديهم سلطة اتخاذ القرار
- أولئك الذين يتدخلون كمحترفين لغرض اقتصادي أم لا
- أولئك الذين يهتمون بشكل أو بآخر بالمشروع، سواء كانوا مقيمين أو مستخدمين وغيرهم

جدول 1 : تصنيف الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة (Lafer, 2016)

الجهات الفاعلة في القرار (الدولة أو الفاعل المؤسسي) "حوار"	الجهات الفاعلة الفنية (الفاعل الخاص أو الاقتصادي) "المجلس"	المجتمع المدني (فاعل المدني) "استشارة"
<ul style="list-style-type: none"> • ممثلي الدولة. • الخدمات الفنية للدولة • ممثلين منتخبين عن مختلف الطوائف • التقنية المجتمعية خدمات. 	<ul style="list-style-type: none"> • مسئولو التطوير • المروجين الاقتصاديين • المهنيين الخاصين • الباحثون الجامعيون 	<ul style="list-style-type: none"> • السكان والمستخدمين والمقيمين. • اللاعبون الرئيسيون (البارزون والسياسيون) • منظمة • وسائط

6. ظهور مفهوم "الحكم" في الجزائر:

لقد ظهر "الحكم" كمفهوم متأخرا جدا في المعجم الرسمي لبلدنا وفي مفردات علمائنا وسياسينا. يعود ظهورها كموضوع بحثي في اللقاءات والندوات العلمية إلى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكن لم تعرف أساسا دستورياً إلا بعد اعتماد القانون رقم 06-06 المتعلق بقانون التوجيه الجديد للمدينة في فبراير 2006.

وبالفعل، يدعو هذا القانون إلى اللامركزية واللامركزية والإدارة المحلية؛ وقد ذكر مفهوم الحكم الرشيد في العديد من مواده، ولا سيما في مواده: المادة 02، المادة 11، المادة 14، المادة 17 والمادة 26. (القانون 2006/06/06).

7. الديمقراطية التشاركية

1.7 تعريف الديمقراطية التشاركية:

تشير الديمقراطية التشاركية إلى كافة الآليات والإجراءات التي تتيح زيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وزيادة دورهم في صنع القرار. (Zehour, 2010)

يتم تعريف مشاركة المواطنين على أنها مجموعة من الإجراءات الرسمية التي تسمح للمواطنين، بما يتجاوز القواعد المعتادة للحياة السياسية المؤسسية (الانتخابات، النظام البرلماني، عملية صنع القرار، وما إلى ذلك)، بالمساهمة في الخيارات المتعلقة بالحياة في المجتمع والمشاركة في الحياة العامة. تحقيق هذه الخيارات من خلال تنفيذ السياسات العامة. ويمكن لهذه المساهمة المباشرة أن تتجلى بطرق مختلفة: المداولات الأولية التي تهدف إلى اختيار القضايا العامة التي سيتم وضعها على جدول الأعمال السياسي، والمساهمة في إعداد القرارات، والمشاركة في تطبيق البرامج على أرض الواقع، قياس وتفسير التأثيرات الحقيقية للسياسات، واقتراح استراتيجيات بديلة،... إلخ. (Report, 2008)

2.7 خصائص الديمقراطية التشاركية:

- توسيع حق التصويت وتكراره، مصحوبًا بمبادرة تشريعية (على سبيل المثال عن طريق الالتماسات)
- الاستشارة الديناميكية، في شكل مناقشات حرة، تتعلق بالقرارات على المستوى المحلي والوطني (مثال: اللجان الاستشارية، المجالس الحيوية، إلخ).

8. أشكال الديمقراطية التمثيلية الحالية:

1.8 الديمقراطية المباشرة:

عندما يمارس الناس سيادتهم مباشرة ويصوتون على القرارات، وليس لانتخاب ممثلين، هذا يتم عن طريق الاستفتاء. آخر استفتاء في الجزائر كان حول السلام الاجتماعي.

2.8 الديمقراطية التمثيلية:

حيث يفوض المواطن السلطة للممثلين من خلال التصويت لفترة محددة حتى الانتخابات القادمة.

9. الانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية المشاركة:

الديمقراطية المشاركة هي منتصف الطريق بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية المباشرة: إنها تجسيد للأشكال التقليدية للديمقراطية التمثيلية وإجراءات الديمقراطية المباشرة أو شبه المباشرة. تدعم الإجراءات النواب المنتخبين، وتسمح للمواطنين، في الفترة بين انتخابين، بانتقاد وتقييم وتغذية القرارات والخطط التي يتخذها النواب، وربما التصويت على تلك القرارات والمشاريع.

الخاتمة:

الحكومة ضرورية لتعكس وتنفيذ قضايا التنمية المستدامة بشكل صحيح، لأنها تشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويوفون بالتزاماتهم. إنها نهج يحسن الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص. التحدي الحالي هو التوفيق بين جميع الفاعلين مع المشاركة الفعالة للمواطن.

يجب أخذ النهج الاجتماعي في الاعتبار وإقامة آليات لمشاركة السكان في السياسات الحضرية في معظم الأحيان على مستوى الحي عبر إنشاء لجان أو لجان حي تعمل كوسيط بين الجمهور والسلطات السياسية. يفترض الحكم الجيد إدارة جيدة للمدينة وبالتالي إدارة جيدة لسكانها.